CCW/MSP/2008/SR.2

9 November 2009
Arabic
Original: English

اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ١٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف يوم الخميس ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد **أكرم** (باكستان)

المحتويات

النظر في التقرير المتعلق بأعمال فريق الخبراء الحكوميين *(تابع)*

خطة عمل تعزيز عالمية الاتفاقية، بما في ذلك تنفيذ برنامج رعاية الاتفاقية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى* وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.08-64223 061109 091109

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

النظر في التقرير المتعلق بأعمال فريق الخبراء الحكوميين *(تابع)* (CCW/GGE/2008-V/2; CCW/GGE/2008-V/WP.1 and Add.1 and Add.2)

١- **السيد براساك** (ألمانيا) قال إن من المؤسف أن فريق الخبراء الحكوميين لم يحرز مزيداً من التقدم في عام ٢٠٠٨، وإن حكومته كانت في عام ٢٠٠٦ واحدة من أولى الحكومات التي طلبت إجراء مفاوضات بشأن تأثير الذخائر العنقودية في البشر، وأعدت في عام ٢٠٠٧ مشروع بروتوكول يتعلق بالذخائر العنقودية ما زال وثيق الصلة بالموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت حكومته إبان رئاستها للاتحاد الأوروبي تكليف الفريق بولاية تمكّنه من التفاوض حول صك ملزم قانونياً، لكن هذا الاقتراح لم يُقبل للأسف. وبينما يفضل وفده ولاية أقوى من تلك التي تقررت في نهاية الأمر بغية إرسال إشارة عن مدى جدّية المفاوضات، فإنه لا يشاطر الرأي القائل بأن ولاية من هذا القبيل تعد أساسية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن البروتوكول.

٢- وأشار إلى أن الاقتراحات التي قدمها رئيس فريق الخبراء الحكوميين في الوثيقة CCW/GGE/2008-V/WP.1 لا يقبل بها وفده، حيث إن أي بروتوكول بخصوص الذخائر العنقودية يتم التفاوض عليه بموجب الاتفاقية ينبغي أن يفي بثلاثة معايير أساسية، إذ يتعين أن يوفر قيمة مضافة فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية، وأن يدخل حيز التنفيذ على الفور وأن يتوافق مع اتفاقية الذخائر العنقودية التي سيوقع عليها العديد من الدول في أوسلو عما قريب. وبالنظر إلى عدم توافق الآراء بشأن المقترحات الألمانية فإن وفده سوف يبدي مرونة في المفاوضات عام ٢٠٠٩. ويتعين مع ذلك منح الفريق الوقت الكافي لعقد اجتماعاته، وإن إعطاءه أسبوعاً أو أقل من أسبوع لا يفي بالغرض.

٣- **السيد تيركوت** (كندا) أعرب عن امتنانه لرئيس فريق الخبراء الحكوميين لاضطلاعه بصدر رحب بالمهمة العسيرة التي أنيطت به. ورغم ذلك، وبعد عدة أسابيع من المفاوضات، لم يتسن التوصل إلى أي اتفاق جوهري. وتتمثل المشكلة في التباعد بين رغبة أغلبية الأطراف المتعاقدة السامية في التفاوض حول بروتوكول وبين ولاية فريق الخبراء الحكوميين المتعلقة بالتفاوض حول مقترح.

٤- ولا بد أن تتوصل أية مفاوضات إضافية إلى تحديد ولاية لا غموض فيها تركز على تحقيق النتائج. والنتيجة الوحيدة التي سيكون لها أثر فعلي بالنسبة للمدنيين الأبرياء هي وضع بروتوكول وليس مجرد مقترح. وإن إنشاء ولاية من هذا القبيل لن يمس بنتيجة المفاوضات، لكنه سيكون إعلاناً واضحاً عن النوايا بخصوص ما تتمنى الدول تحقيقه. وفي حين أنه توجد سوابق للتفاوض بشأن صك دولي دون ولاية، ينبغي، كحد أدنى، أن يكون هناك اتفاق صريح بصدد الأغراض التي تتوخاها الدول.

٥- وأضاف أن وفده مستعد لتخصيص المزيد من الوقت للمفاوضات إذا كان هناك احتمال واقعي بأن تحقق النجاح. ولذا فإنه يناشد جميع الدول أن تؤكد اهتمامها بالتفاوض لوضع بروتوكول والعمل على تحقيق النتائج بسرعة في عام ٢٠٠٩. وإذا فعلت ذلك فإنها ستثبت صدقها ووضوح هدفها في تناول تأثير الذخائر العنقودية في البشر على وجه الاستعجال، في الوقت الذي ترسي فيه نوعاً من التوازن بين الاعتبارات العسكرية والشواغل الإنسانية.

٦- **السيد كوشيليف** (الاتحاد الروسي) قال إنه يتفق مع الاستنتاجات التي توصل إليها من قَبل ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعمل في المستقبل بخصوص مسألة الذخائر العنقودية. أما بالنسبة للدعوة إلى إنشاء ولاية أقوى، فإن الكلمات وحدها لن تحل نقاط الخلاف الرئيسية التي برزت أثناء المفاوضات. وقد سبق أن وضع مشروع الوثيقة التي قدمها رئيس فريق الخبراء الحكوميين في شكل بروتوكول. وبالتالي فإنه غير مقتنع بأن أي ولاية أقوى تشكل حلاً في هذا الصدد. ولكن إذا استطاعت الدول التغلّب على خلافاتها، فسيكون من الضروري تكريس أكثر من يوم واحد لهذا الموضوع في عام ٢٠٠٩. ومن المهم، في غضون ذلك، تقييم المفاوضات التي أجريت حتى الآن والبتّ فيما إذا كان يمكن التوصل إلى اتفاق أم لا. وإذا تعذر التوصل إلى اتفاق، فينبغي أن يعلن ذلك بكل وضوح.

٧- **السيد دنكان** (المملكة المتحدة) أيّد الرأي القائل إن دورات فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٨ كانت فرصة أُضيعت، وقال إن المدنيين وحدهم هم الذين سيدفعون الثمن.

٨- وأضاف أن حكومته تؤيد اتفاقية أوسلو بشدة وسبق لها أن نفذت بعض أحكامها بوقف استعمال أسلحة محظورة معيّنة. وقد أوضح أبرز مستخدمي وصانعي (الأسلحة)، أثناء المفاوضات الأخيرة، أنهم لن يتمكنوا لدواعي الدفاع الوطني من توقيع اتفاقية أوسلو في المستقبل المنظور. ورغم ذلك أبدت الدول نفسها استعدادا للنظر في آثار الذخائر العنقودية على البشر. وينبغي، من أجل مصلحة المدنيين في مناطق النزاعات، أن يتم إشراكهم في الأمر بصورة جماعية. وينبغي كذلك التحقق من مدى استعداد هذه الدول للمضي قدماً وما هي التقييدات التي تقبل تطبيقها.

٩- ورغم أن الوثيقة التي قدمها رئيس الفريق لم تحظ بموافقة عامة، فإنها تشكل بلا ريب مشروع بروتوكول. وبالتالي فلا حاجة لهدر المزيد من الوقت في تعريفها. والمطلوب هو إجراء المزيد من المفاوضات والانتهاء منها بأسرع وقت ممكن.

١٠- **السيد لاندمان** (هولندا) أعرب عن خيبة أمله إذ لاحظ أنه بعد عام كامل من المفاوضات لم يتم التوصل إلى نتائج موضوعية. فقد كان وفده يتمنى تحقيق النجاح فيها، بالنظر إلى الفرصة التي أتاحها إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة معينة (CCW) لإشراك أهم أصحاب المصلحة في الأمر. وقد تبيّن من المناقشات التي دارت في الاجتماع السابق أن الوفود تريد مواصلة المفاوضات. غير أنه بغية الحفاظ على المصداقية، يتعين على

الاجتماع أن يعدّل ولاية الفريق. ويتعين بادئ ذي بدء، الاستعاضة عن كلمة "مقترح" بكلمة "بروتوكول"، حيث إن الوثائق التي قدمها الرئيس وأصدقاء الرئيس تشير بوضوح إلى بروتوكول وليس إلى مقترح. وثانياً، ينبغي تحديد الموعد النهائي، الذي سيتم بعده الإقرار بنجاح المفاوضات أو فشلها.

١١- **السيد سترولي** (سويسرا) قال إن مفاوضات عام ٢٠٠٩ لا يمكن أن تنجح ما لم تكن جميع الدول مصممة ومستعدة لاعتماد بروتوكول يستند إلى نتائج المفاوضات الجارية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ولا يبدو أن أي وفد من الوفود يشك في أن وضع بروتوكول ملحق بالاتفاقية هو الطريقة الأفضل لتناول تأثير الذخائر العنقودية في البشر. وبالتالي فإن الحل المنطقي هو استخدام مصطلح "بروتوكول" عوضاً عن "مقترحات" في الولاية المتعلقة بعام ٢٠٠٩، للإفصاح عن رغبة الدول الصادقة في إعداد الصيغة النهائية لهذا الصك.

١٢- **السيد تاروي** (اليابان) قال إنه رغم اختلاف الآراء على نطاق واسع في بداية الأمر، أمكن إحراز تقدم لا يستهان به على يد فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٨، وذلك بفضل الجهود المحمودة التي بذلها رئيس الفريق. ولكن لم يتسن للأسف الاتفاق على مشروع بروتوكول بسبب فتور الحماس لدى بعض الأطراف المتعاقدة السامية.

١٣- وإن من شأن اعتماد بروتوكول ملزم قانونياً ضمن إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة معينة بمشاركة حائزي الذخائر العنقودية الرئيسيين أن يساعد على تناول مسألة تأثير تلك الأسلحة في البشر. ودعا جميع الدول إلى عقد اجتماع آخر لفريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٩، لإبداء أكبر قدر ممكن من المرونة في المفاوضات واعتماد بروتوكول في أبكر وقت ممكن.

١٤- وفي حين أنه يفضل ولاية أقوى لإثبات إحراز تقدم، فإنه يعترف بأن تعثر المفاوضات وعدم التوصل إلى نتائج قاطعة لا يعزى إلى الولاية بحد ذاتها، وأضاف أن اعتماد بروتوكول في أقرب وقت ممكن أهم من صيغة الولاية ذاتها.

١٥- **السيد إم هان – تايك** (جمهورية كوريا) قال إنه بغض النظر عن الوضع الأمني الفريد والمتقلب لجمهورية كوريا، فقد شاركت في المفاوضات بطريقة بنّاءة ومرنة، بهدف وضع بروتوكول جديد. ولم يتسن التوصل إلى اتفاق بسبب الخلافات الأساسية والثغرة المتزايدة الاتساع بين موقفين متطرفين. وقال إنه يؤيد فكرة مواصلة المفاوضات في عام ٢٠٠٩. وإنه ينبغي أن تستند هذه المفاوضات إلى النص الذي قدمه الرئيس – وهو حصيلة المفاوضات الشاقة التي جرت عام ٢٠٠٨ – واختتام هذه المفاوضات ضمن إطار زمني معقول.

١٦- **السيد إتينسيل** (تركيا) قال إن وفده على استعداد للتعاون وسيظل مرناً على أمل التوصل إلى توافق في الآراء، لكن ينبغي أن تراعي جميع الأطراف المقتضيات الأمنية الحقيقية

للدول التي شاركت في المفاوضات، ويبدو أن عدم مراعاة هذه المتطلبات هو العقبة الرئيسية أمام إحراز أي تقدم.

١٧- **السيدة بليشتينا** (كرواتيا) قالت إنه لم يتسن، لسوء الحظ، التوصل إلى اتفاق في عام ٢٠٠٨، لا سيما بالنظر إلى ما للذخائر العنقودية من آثار على المدنيين. بيد أن الأسوأ من ذلك أن لا يتوصل فريق الخبراء الحكوميين إلى حل وسط، وعدم وضع أي بروتوكول على الإطلاق. وينبغي في غضون ذلك أن لا يحول عدم وجود صك دون توقف الأطراف عن استخدام الذخائر العنقودية. وأضافت أن وفدها وافق على وجوب استمرار المفاوضات، ولكن لفترة زمنية محدودة فقط، وينبغي أن تجريها الأطراف بأكبر قدر ممكن من حسن النية.

١٨- **السيد مانفريدي** (إيطاليا) قال إن ولاية أقوى مسألة مرغوبة ولكنها ليست أساسية. وما يتطلبه الوضع هو توفر الإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاق حول بروتوكول وتوفر النية الحسنة أثناء المفاوضات. وإن حكومته ستوقع اتفاقية أوسلو عما قريب لكنها تدرك أن من الضروري وضع بروتوكول ملحق بالاتفاقية بغية فرض ثمن سياسي باهظ على استعمال الذخائر العنقودية في المستقبل، بما في ذلك استعمالها من جانب الدول غير الأطراف في اتفاق أوسلو. وعليه ينبغي عدم هدر المزيد من الوقت في هذا المضمار.

١٩- **السيد دانو** (فرنسا) قال إن وفده يفضل ولاية أقوى، لأسباب ليس أقلها أن يرى العالم الخارجي أن فريق الخبراء الحكوميين أحرز تقدماً ملموساً في عام ٢٠٠٨. وإن وفده على اقتناع بإمكانية تحقيق النتائج المرجوة، مما يزيده إصراراً على مواصلة المفاوضات. ولا بد، على أية حال، من تغيير طرق عمل الفريق بغية تفادي مستويات الإحباط التي شوهدت مؤخراً. ويتعين أن يتاح لجميع الأطراف إسماع آرائها، وأن تتجلى هذه الآراء إلى أقصى حد ممكن في النص الذي سيتم النظر فيه عام ٢٠٠٩. ومن الممكن ألا يتوفر للفريق سوى أسبوع أو أسبوعين للقيام بمهمته. وعليه سيتعين على الوفود أن تعمل بسرعة وبروح التعاون والقبول بالحلول الوسط. وإخفاقها في ذلك سوف يسبب المعاناة للمدنيين.

٢٠- **السيد جيانغ ينغفنغ** (الصين) قال إن مما يدعو إلى الأسف عدم توصل الفريق إلى اتفاق في عام ٢٠٠٨، رغم ما اضطلع به الرئيس وأصدقاء الرئيس من عمل شاق. وإن طول الدورات المقبلة ليس هو الموضوع، حيث إن التقدم يتوقف على إبداء جميع المشاركين الإرادة السياسية الكافية في هذا الصدد. ويمكن عندئذ اختتام المفاوضات في غضون أسبوع واحد. وأعرب عن أمله بأن تعتمد جميع الأطراف في عام ٢٠٠٩ مواقف بناءة تؤدي إلى إقرار البروتوكول في أقرب وقت ممكن. ويتعين الاستفادة من العمل الذي تم إنجازه حتى الآن بجعل الوثيقة التي قدمها رئيس الفريق نقطة الانطلاق. ونص الوثيقة يتناول الشواغل الأمنية والإنسانية بطريقة متوازنة ويمكن أن يشكل الأساس العملي الأرجح في المفاوضات.

٢١- **السيد لاندمان** (هولندا) قال إنه ليس للوفود أن تدعو إلى المرونة وحسن النية في الوقت الذي تطالب فيه باختصار النقاش المتصل بولاية الفريق وخاصة أن بعض المتحدثين

أعربوا عن تشككهم في الغرض من عمل الفريق، بل إن البعض منهم يمانع في استخدام مصطلح "بروتوكول"، رغم أن الفريق يعمل بداهة من أجل وضع ذلك البروتوكول. وقال أحد الوفود في الاجتماع السابق إن الفريق يسعى إلى إعداد بعض قواعد الطريق. وقال إن حكومته لا تريد استخدام الأموال العامة في مناورة غامضة كهذه. ولا بد من توضيح الأسباب الداعية إلى استثمار المزيد من الموارد المالية والبشرية في هذا المضمار.

٢٢- **السيد فارما** (الهند) قال إن ثمة تأييداً عاماً في أوساط الوفود لمواصلة عمل الفريق في عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك كان الفريق قد تلقى تعليمات بتقديم تقارير عن التقدم الذي أحرزه في الاجتماع الحالي للأطراف المتعاقدة السامية، ولم يكن هنالك أي تفاهم على انتهاء ولايته عندئذ. وينبغي أن يركز الاجتماع الآن على وضع ترتيبات عملية لعمل الفريق في عام ٢٠٠٩. ويمكن بكل سهولة تناول أية أوجه قلق تتعلق بولاية الفريق، شرط توفر الإرادة السياسية اللازمة. وعلى أية حال، ينبغي عدم الخوض في نقاش تفصيلي حول هذا الموضوع، بالنظر إلى أن بند جدول الأعمال الحالي يقتصر على النظر في التقرير الخاص بعمل الفريق.

٢٣- **الرئيس** قال إن ثمة توافقاً في الآراء على ضرورة استمرار عمل الفريق في عام ٢٠٠٩ وضرورة بذل الجهود للتوصل إلى ترتيبات لتناول آثار الذخائر العنقودية على البشر، سواء سُمي ذلك مقترحاً أم بروتوكولاً أم أي شيء آخر. وبالإشارة إلى الآراء المختلفة التي أعرب عنها بخصوص ما يجب أن تكون عليه طبيعة ولاية الفريق، حث الوفود على إبداء المرونة في هذا الصدد. وقال إنه سيوزع ورقة غير رسمية يعتقد أنها قد تكون مقبولة لدى الجميع. وأضاف أنه يتطلّع إلى تلقي تعليقات الوفود عليها في أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك، رأى أن المشاركين في الاجتماع يرغبون في تأجيل النظر في البند ذي الصلة.

٢٤- *وقد تقرر ذلك*.

خطة العمل المتعلقة بتعزيز عالمية الاتفاقية، بما في ذلك تنفيذ برنامج رعاية في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعيَّنة (CCW/MSP/2008/3; CCW/MSP/2008/CRP.1)

٢٥- **الرئيس** لفت الانتباه إلى التقرير الذي أعدته الأمانة بشأن المبادرات المتخذة لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بتعزيز عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها منذ نهاية اجتماع عام ٢٠٠٧ للأطراف المتعاقدة السامية (CCW/MSP/2008/CPR.1). وتؤسس الاتفاقية على أبرز القواعد الأساسية بشأن الأعمال القتالية. وهي في الوقت نفسه، صك قانوني دينامي، أمكن تطويعه لمواجهة التحديات الإنسانية الناجمة عن إحراز التقدم في تكنولوجيا الأسلحة. ويفسح هيكلها المجال لانضمام الدول إلى جميع البروتوكولات أو بعضها، مما يضمن لها المرونة، دون المساس بالحماية المكفولة للسكان المدنيين وللمتحاربين ضد الآثار المترتبة على العمليات القتالية. غير

أن الاتفاقية لم تكتسب الصبغة العالمية بعد. وتم اعتماد خطة العمل بالإجماع في المؤتمر الاستعراضي الثالث بغية معالجة هذا الوضع.

٢٦- وتمثل الخطة (CCW/CONF.III/11 (Part II), annex III) استراتيجية مرنة وتطلعيّة لإضفاء الصبغة العالمية على الاتفاقية. ولا تسعى لتشجيع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد على المبادرة إلى ذلك فحسب بل وتطلب من الأطراف المتعاقدة السامية استعراض مشاركتها هي في الاتفاقية وبروتوكولاتها.

٢٧- **السيد فيروس** (اليونان)، قال متحدثاً عن التقدم المحرز في إضفاء الصبغة العالمية على الاتفاقية وبروتوكولاتها منذ اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في عام ٢٠٠٧، إنه وجه بوصفه رئيس اجتماع عام ٢٠٠٧ رسالة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى جميع الأطراف المتعاقدة السامية شدد فيها على أهمية الانضمام الشامل إلى الاتفاقية وتنفيذها مع بروتوكولاتها على نحو صارم. ووجهت رسالة مشابهة، مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بتوقيعه هو، ورئيس المؤتمر السنوي التاسع للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني المعدّل، ورئيس المؤتمر الأول للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس، إلى الدول الموقّعة على الاتفاقية والدول غير الأطراف فيها. وبالإضافة على ذلك، وجهت رسالتان مؤرختان في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موقعتان من قبل رئيسي المؤتمرين السالفي الذكر، إلى تلك الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية التي لم تصبح أطرافاً بعد في البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الخامس، على التوالي، لدعوتها إلى المبادرة إلى ذلك.

٢٨- وقدَّم برنامج الرعاية، الذي يهدف إلى زيادة المشاركة في الاجتماعات وتعزيز فهم الاتفاقية على نحو أفضل، مساهمة بالغة الأهمية في جهود إضفاء الصبغة العالمية عليها. وتلقى هذا البرنامج مساعدة تقنية ثمينة من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية (GICHD) وحظي بالدعم السخي من العديد من الأطراف المتعاقدة السامية، وخصوصاً الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأثنى المتحدث على العمل المشترك الذي انطلق في عام ٢٠٠٧ بين الاتحاد الأوروبي ومكتب شؤون نزع السلاح لتعزيز عالمية الاتفاقية. وهذا العمل المشترك يرمي إلى دعم تنفيذ خطة العمل بتشجيع الانضمام إلى الاتفاقية، وخصوصاً من جانب البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

٢٩- وأشار إلى مختلف صكوك التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها البالغ عددها ٤٧ صكاً والمودعة لدى الأمين العام، بوصفه الوديع للاتفاقية، منذ اجتماع ٢٠٠٧ للأطراف المتعاقدة السامية، مما يبين أن الاتفاقية وبروتوكولاتها أخذت تكتسي صبغة عالمية بصورة مطردة.

٣٠- **السيد بوريسوفاس** (ليتوانيا) أشار في معرض تقديم تقرير برنامج الرعاية ضمن إطار الاتفاقية (CCW/MSP/2008/3) إلى أن أحد أغراض البرنامج الأساسية هو إتاحة الفرصة للدول الموقعة على الاتفاقية، والدول التي لم تصبح أطرافاً في الاتفاقية وبروتوكولاتها بعد

للمشاركة في الأنشطة المتصلة بالاتفاقية، وخصوصاً الدول التي تعد من أقل البلدان نمواً، والدول التي في طريقها إلى الانضمام إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها والدول التي تضطلع بأنشطة التنفيذ الخاصة بها. وكانت اللجنة التوجيهية غير الرسمية للبرنامج، الذي يشغل منصب المنسق فيها، قد نظرت في عدد من المسائل المتصلة بعمل البرنامج وتشغيله، بما في ذلك معايير تقييم الرعاية. وقد بذلت اللجنة كل جهد ممكن لتنفيذ البرنامج بأكثر السبل سهولة ومرونة، واتخذت جميع قراراتها بتوافق الآراء. وهي تتّبع المبدأ القاضي بأن طلبات الرعاية الطوعية، سواء جاءت من الأطراف المتعاقدة السامية أو الدول غير الأطراف في الاتفاقية، سينظر فيها بجدية ولن ترفض ما لم يواجه البرنامج قيوداً مالية حادة.

٣١- وتتضمن الفقرة ١١ من التقرير تحليلاً لمجموع المبالغ المتوفرة في حساب البرنامج حسب الجهات المانحة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وبيانات عن النفقات، بما في ذلك الأرقام المؤقتة المتعلقة بالدورة الحالية.

٣٢- وأعرب عن امتنانه للدول التي ساهمت في البرنامج، وخصوصاً أستراليا وتركيا والدانمرك وسويسرا والصين وكندا وليتوانيا والهند إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وتغطي سويسرا، من خلال مساهمتها العامة في مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية (GICHD) النفقات المتصلة بالموظفين وحيز المكاتب وضروب الدعم الأخرى المقدم لإدارة البرنامج إدارة فعالة. وتبرعت إسبانيا مؤخراً بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ يورو للبرنامج. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة الأوروبية وهولندا تبرعات إضافية تبلغ ١٤٧ ٠٠٠ و٢٠ ٠٠٠ يورو على التوالي. وقد ساعد البرنامج بفضل الدعم المالي الذي يتلقاه، على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والمشاورات بشكل ملحوظ فيما بين الأطراف المتعاقدة السامية وكذلك الدول غير الأعضاء في الاتفاقية بخصوص العديد من المسائل المتصلة بالاتفاقية وبروتوكولاتها.

٣٣- وعقدت اللجنة التوجيهية أربعة اجتماعات منذ اجتماع عام ٢٠٠٧ للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية. وتم في المرحلة الأولى من البرنامج، انتقاء ٢٣ جهة مستفيدة، استناداً إلى المعايير التي أرساها المؤتمر الاستعراضي الثالث، لتسهيل حضورها الاجتماعات والمؤتمرات الثلاثة للاتفاقية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وحتى عام ٢٠٠٨ أمكن رعاية ٥٩ مندوباً، بمن فيهم أولئك الذين أتوا من الدول التي رعتها اللجنة التوجيهية استناداً إلى المعايير السالفة الذكر، والدول التي قدمت طلبات طوعية للرعاية.

٣٤- وأخيراً، أرفقت بالتقرير مبادئ توجيهية تتعلق بإدارة صندوق رعاية الاتفاقية (CCW)، وجرى تعديلها لإبراز التغييرات في تركيبة الموظفين المشاركين في تشغيل البرامج اليومي، كما أرفق التقرير المالي المتعلق بإدارة برنامج الرعاية الذي يعده مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية (GICHD)، والذي يغطي الأنشطة الجارية عام ٢٠٠٧. وقام مراجع خارجي للحسابات بتدقيق حسابات ٢٠٠٧.

٣٥- **السيد هيرانو** (اليابان) قال إن على الأطراف المتعاقدة السامية أن تبذل جهودها لتعزيز عالمية الاتفاقية. وتعتبر خطة العمل وثيقة هامة وذات مغزى. وفي ضوء خطة العمل، سيما المادة ٣ منها، قامت حكومته بالاتصال بـ ١٢ دولة من غير الدول الأطراف في الاتفاقية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ وشجعتها على الانضمام إلى الاتفاقية. وقد أبلغت هذه الدول حكومته بأسباب عدم انضمامها، غير أن بعض الدول تحدثت عن تفهمها لأهمية البروتوكولات. وستواصل اليابان جهودها لتعزيز عالمية الاتفاقية في المستقبل.

٣٦- **السيد ماريسكا** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) رحّب بتدعيم الاتفاقية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اعتماد البروتوكول الخامس، والمبادرة التي اتخذت، ومن بينها برنامج الرعاية، لإشراك الدول غير الأعضاء في الاتفاقية إلى جانب الأطراف المتعاقدة السامية نفسها في عملية الاتفاقية. وكان اعتماد خطة العمل لتعزيز عالمية الاتفاقية خطوة هامة أخرى في هذا المجال. وينبغي أن تنصبّ الجهود، بصورة خاصة، على المناطق التي يوجد فيها عدد قليل نسبياً من الدول الأطراف في الاتفاقية. وتعتبر الاجتماعات الإقليمية لإضفاء الصبغة العالمية أداة مفيدة في رفع مستوى الوعي بالاتفاقية. وإن من دواعي سرور اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تشارك في الجهود الإقليمية، حيث إنها عملت عن كثب مع "إدارة شؤون نزع السلاح" بتوفير الخبرات وإيفاد المستشارين القانونيين التابعين لها في الميدان لحضور الاجتماعات الإقليمية وضمان متابعتها. وسوف تواصل دعمها لإضفاء الصبغة العالمية على الاتفاقية.

٣٧- **السيد فارما** (الهند) قال إن حكومته تؤيد الجهود المبذولة لتعزيز عالمية الاتفاقية وكذلك برنامج الرعاية. واقترح أن ينظم الرئيس مناسبة فرعية على هامش اجتماعات اللجنة الأولى للجمعية العامة بهدف زيادة الوعي بأهمية إضفاء الصبغة العالمية على الاتفاقية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠